رأي القدس

جريمة قتل الاطفال في غزة

■ خيمت حالة هي مزيج من الغضب والحزن على المناطق العربية المحتلة في الضفة والقطاع بسبب الهجوم الاجرامي الذي ادى الى مقتل ثلاثة اطفال وسائقهم كانوا في طريقهم الى المدرسة صباح امس.

المهاجمون استهدفوا ابناء العقيد بهاء بعلوشة احد قادة جهاز المخابرات الفلسطيني في عملية انتقامية تكشف عن مدى تدهور الاوضاع الامنية والفلتان الأمني في قطاع غزة على وجه التحديد.

انه عمل جبان بكل المقاييس، ويكشف عن غياب الحد الأدنى من القيم العربية والاسلامية لدى من اقدموا عليه. فقتل اطفال ابرياء في طريقهم الى مدرستهم، وبدون اي حراسة، ولأن المهاجمين عجزوا عن الوصول الى والدهم، هو عمل يكشف عن نزعات دموية وحشية غريبة عن مجتمعاتنا وقيمنا واخلاقنا وتعاليم ديانتنا السمحاء.

ولا يكفي ان تدين حركة «حماس» هذا العمل، لأنه ما اسهل اصدار بيانات الادانة والشجب، وبات المطلوب منها العمل بكل جدية لاعتقال من اقدموا على هذا العمل الاجرامي البشع، وتقديمهم الى العدالة في اسرع وقت ممكن.

مدينة غزة ليست نيويورك ولا هي لندن او بكين، فمساحة القطاع كله لا تزيد عن 150 ميلا مربعا، والناس تعرف بعضها البعض جيدا، ولذلك لن يكون من الصعب الوصول الى هؤلاء المجرمين، والجهات التي تقف خلفهم.

هؤلاء محسوبون على حركة «حماس»، وهم في الغالب مقربون منها، هذا اذا لم يكونوا من اجنحة الحركة نفسها، ولذلك يجب ان تتبرأ من الفاعلين، وكل من يتورط في جرائم مماثلة، من خلال اثبات حسن النوايا، والمشاركة بفاعلية لتقديم هؤلاء الى العدالة لأخذ العقاب الذي يستحقون.

خروج الاف الاشخاص في جنازة الاطفال الثلاثة وسائقهم هو استفتاء حقيقي على رفض الشعب الفلسطيني لمثل هذه الممارسات الاجرامية، ومعارضته القوية لحالة الفلتان الامني السائدة في الاراضي المحتلة.

حكومة «حماس» تتحمل الجزء الاكبر من حال الانفلات الامني هذه، ففرض الأمن وسلطة القانون ليست له علاقة بالحصار المالي المفروض حاليا على المناطق المحتلة، خاصة ان هناك قوات امن تتبع وزارة الداخلية، وتملك الاسلحة والعتاد القادرة من خلالهما على توفير الأمن وحماية ارواح الابرياء.

الارض المحتلة تنزلق تدريجيا نحو هاوية المواجهات الدموية، ويتضح ذلك بجلاء من خلال ارتفاع وتيرة المواجهات والصدامات بين الفصيلين الكبيرين المتصادمين والاجهزة الامنية التابعة لهما.

انفجار الحرب الاهلية في الضفة والقطاع سيكون الكارثة التي حذر الجميع من حدوثها بسبب النتائج الكارثية التي يمكن ان تترتب على هذا الانفجار الذي سيدفع ثمنه الشعب الفلسطيني من دمه وارواح ابنائه. واذا حدث هذا الانفجار، لا قدر الله، فان الحركتين الكبريين، ستتحملان مسؤوليته والنتائج المترتبة عليه، لانهما عجزتا عن التفاهم وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتقديم مصلحة الوطن والمواطن على المصلحة التنظيمية والفصائلية الضيقة.

اللاشرعية الديمقراطية في لبنان والعراق

د. عبدالوهاب الافندي *

■ في أول رد مباشر له على اتهامات زعيم حزب الله الشيخ حسن نصرالله لحكومته بالخيانة والتواطؤ مع إسرائيل علق رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة باتهام نصرالله بأنه يدبر لانقلاب. وليس المستغرب هو تبادل هذه الاتهامات الخطيرة، وإنما اعتبار التصريح بها من قبيل الكشف عن المستور. ذلك أن تعاطف جماعة 14 آذار مع مطالب إسرائيل وحلفائها الغربيين والعرب بنزع سلاح حزب الله، وتمنيها لو أن الحرب الإسرائيلية «حلت هذه المشكلة» لم يكن سراً. السنيورة كما هو معروف كان طرفاً في لقاء روما الذي لم يخرج بمطلب لوقف الحرب، ولم ينسحب السنيورة من ذلك اللقاء وإن كان للحقيقة أعلن فيه المطالبة بوقف الحرب. ولعل ما أزعج السنيورة ومجموعته لم يكن استهداف حزب الله، ولكن كون إسرائيل خرجت عن السيناريو ووجهت ضرباتها إلى كل لبنان، مما هدد مصالحهم وجعل موقفهم السياسي غاية في الحرج.

إذن ليس سراً أن حكومة 14 آذار كانت تتمنى انتصار إسرائيل، وكانت على كل حال تتوجس من أي «انتصار» لحزب الله. ولس مستغرباً كذلك أن تكون أجهزة المخابرات اللبنانية سعت لمعرفة تحركات نصرالله، وأهم من ذلك (وهو ما لم يصرح به الشيخ) محاولة تحديد مكان احتجاز الجنود الإسرائيليين الأسرى، فذلك جزء من عملها، إذ لا يمكن أن تكون أجهزة مخابرات تستحق الاسم إن لم تبذل الجهد في هذا السبيل. ولكن هذا لا يعني بالضرورة أنها كانت تنوي تقديم هذه المعلومات لإسرائيل. ولكن مسؤوليتها هي أن تضع هذه المعلومات تحت تصرف القيادة السياسية على أي حال.

من جهة أخرى من نافلة القول أن المعارضة بقيادة حزب الله تسعى إلى انقلاب من نوع ما. فهذا ليس سراً، كما أنه لا يعتبر اتهاماً إذ يأتي من حركة سياسية تتسمى بتاريخ إنقلاب آخر، إذ أن الرابع عشر من آذار هو تاريخ الانتفاضة التي أطاحت بالنظام الموالي لسورية ونصبت حكومة السنيورة مكانه، وهو أكبر وأخطر انقلاب في تاريخ لبنان الحديث. ولكن ذلك الانقلاب بنى نفسه على مد شعبي وتحالفات لم تصمد طويلاً. فقد جرت مياه كثيرة تحت الجسر منذ حادث اغتيال الحريري، وخاصة بعد التطورات في العراق وهزيمة إسرائيل المزلزلة في لبنان. والأهم من ذلك، إن الحكومة الجديدة قد سعت لتحويل وجهة لبنان كلياً، بعيداً عن حلفائه التقليديين، وتبني سياسة جديدة موالية للغرب وللدول العربية المحافظة. وبينما يصر حكام لبنان الجدد على تسمية انتفاضتهم الاستقلال الثاني للبنان، إلا أن الشخص الأبرز في قيادة هذا التحالف، سعد الحريري، هو مواطن سعودي، وقد رفض خلال الحرب أن يضع مسافة بينه وبين التصريحات ذات الطابع الطائفي التي صدرت عن بعض القيادات السعودية إبان الحرب. ولا يخفى أن الحكومة الجديدة تحظى بدعم غربي لا يتأتى إلا لمن عرف إخلاصه وامتحن ولاؤه. فلم يعهد في أي وقت أن تشد كوندوليزا رايس وتوني بلير وأمثالهما الرحال إلى عاصمة تتعرض للقصف من الحليف الإسرائيلي إلا إذا كانت هناك ثقة بأن المزور هو من أهل البيت.

حزب الله كما هو معروف ممول ومدعوم من إيران، وقد نشأ وترعرع وحقق ما حقق في ظل الهيمنة السورية على لبنان. ففي لبنان درجت العادة منذ أيام حروب الدروز والموارنة في القرن التاسع العشر، أن يبحث الفرقاء المتخاصمون عن حلفاء أجانب ضد إخوانهم في الوطن لسبب بديهي، وهو أن الاحتراب الداخلي يحتاج إلى دعم خارجي. ولكن الجديد هو أن المواجهة هذه المرة سلمية إلى حد كبير، كما أن الأطراف أقرب من أي وقت مضى إلى التوافق على العمل من أجل مصلحة وطنية مشتركة. حزب الله يوظف تحالفاته للدفاع عن لبنان، وليس العكس، كما أنه نأى بنفسه حتى هذا الوقت عن أي تصادم مع الأطراف اللبنانية. الأمر نفسه يمكن أن يقال عن تحالف 14 آذار، الذي استثمر علاقاته الخارجية إلى حد كبير من أجل وقف الحرب الأخيرة، بالرغم من تحفظاته المعروفة.

ويدور الخلاف بين الطرفين المتنازعين في لبنان اليوم حول مفاهيم متعارضة للشرعية، ويستند إلى فهم متعارض للديمقراطية. فالحكومة تستند إلى شرعية انتخابية وتزعم أنها الأغلبية المعبرة عن إرادة الأمة والمدافعة عن استقلالها. أما المعارضة فتشكك من جهة في السند الشعبي للحكومة، كما تشكك كذلك في تمثيلها الشامل للبنان، وفي ولائها الكامل للوطن، وتتحداها في الشارع كما تتحداها إلى منازلة انتخابية.. وبينما تستخدم المعارضة نفس تكتيك تجييش الشارع الذي جاء بجماعة 14 آذار إلى السلطة، تتهمها الحكومة بالتوجه الانقلابي وعدم اتباع الأساليب الديمقراطية في مطالبها.

الأمر هنا يتعلق من ناحية بالتفريق بين الجانب الشكلي أو الإجرائي في العملية الديمقراطية، وبين الجانب الموضوعي. الديمقراطيات الحديثة تركز كثيراً على الناحية الإجرائية، ولكن هذا تركيز خادع، لأن هذه الديمقراطيات قد حسمت فيها إلى حد كبير الناحية الموضوعية بالتوافق على الثوابت والقضايا الكبرى. فعلى سبيل المثال فإن الديمقراطيات في الغرب كانت تسمح بوجود أحزاب شيوعية وأحياناً أحزاب فاشية، ولكن هناك ضمانات دستورية (وأحياناً أمنية وسياسية) تحول دون أن تحصل مثل هذه الأحزاب على السلطة. ولو ظهرت بوادر بأن مثل هذه الأحزاب قد تقترب من السلطة، فإن الديمقراطية ستنهار. هناك أيضاً ضمانات دستورية لحقوق الأقليات، قد تصل إلى قلب العملية الإجرائية نفسها، كما هو الحال في الديمقراطية التوافقية في بلجيكا أو الفدرالية المركبة في كندا أو سويسرا.

وفي العالم العربي جاء انهيار الديمقراطيات (ومنها الديمقراطية اللبنانية) واندلاع الحروب الأهلية أو قيام الانقلابات بسبب تعمق الإحساس بأن الديمقراطية الشكلية قد جاءت بنتائج موضوعية معارضة للمقاصد التي من أجلها أقيمت، أو قصرت كثيراً في واجباتها. فقد كان هناك شعور شعبي بأن الحكومات المنتخبة فشلت في واجبات مهمة، مثل حفظ الأمن الوطني أو معالجة الأزمات الاقتصادية، إضافة إلى استشراء الفساد واستخدام الوسائل الاستبدادية والاصطفاف مع الجهات الأجنبية معادية لتطلعات الشعب. من هنا استحلت قوى اجتماعية الانقلاب على هذه الشرعية الإجرائية باسم شرعية أعلى. بعض هذه الديمقراطيات كانت تعاني أساساً من خلل كبير، مثل «الديمقراطيات» في مصر والعراق، التي عانت من هيمنة ملكية من جانب، وتسلط أجنبي شبه مكشوف من جانب آخر، وفساد متأصل من جانب ثالث. ولكن كانت هناك ديمقراطيات تعاني من أمراض أقل مثل الديمقراطيات السودانية واللبنانية، ولكنها فشلت في التصدي لأمور خطيرة، مثل الحروب الأهلية.

هذا الفشل ارتبط في كثير من الأحيان بالظاهرة التي وصفها العماد ميشال عون في خطابه أمام متظاهري بيروت أمس الأول بالإقطاع السياسي، وهي لب ما يمكن تسميته بديمقراطية التخلف. وجوهر هذه الظاهرة هو استثمار المظاهر المتخلفة في المجتمع، وعلى رأسها الطائفية، بل أحياناً الترويج لهذه الظواهر وخلقها من عدم. ومن مستلزمات هذه الظاهرة توارث القيادة في أسر معينة، تستند إلى القداسة الدينية أو الولاء الطائفي. وغالباً ما يرتبط هذا بتحول القادة إلى لوردات حرب، إضافة إلى احتكار مصادر الثروة. وفي هذا الصدد فإن سعي مجموعة الحريري ـ السنيورة لطرح أنفسهم على أنهم المتحدثون باسم الطائفة السنية يبين كيفية تبلور مثل هذه الاستقطابات، وكيف تخلق وتصطنع.

الحديث عن قواعد وإجراءات ديمقراطية في مجتمع يتحكم فيه الاستقطاب الطائفي والعرقي حديث لا معنى له، لأن من أبجديات الإجراءات الديمقراطية أن «الشعب» واحد. ولكن الدولة الواقعة في أسر الطائفية فيها شعوب متعددة، وحين تتصرف القيادة التي صعدت إلى الحكم عبر الطائفية كأنها تمثل الشعب كله، وتتذرع بأغلبيتها العددية، كما نرى في العراق ولبنان، أو كما كان الحال في السودان أو يوغسلافيا السابقة أو غيرها، فإن هذا التصرف يحول الديمقراطية إلى مهزلة. ففي هذه الحال لا بد من التفاوض بين «الشعوب» المختلفة في هذه الدولة، والحديث عن حكومة نالت ثقة الشعب لأنها حصلت على أكبر عدد من الأصوات لا معنى له في مثل هذه الأوضاع.

ولهذا فإن مثل هذا الزعم يؤدي بالضرورة إلى ما نراه من انسداد سياسي مآله في نهاية المطاف الحرب الأهلية.

ولأن أهم شروط العملية الديمقراطية وهدفها الرئيسي هو تجنب الحرب الأهلية، فإن مثل هذه الأوضاع تفتقد المشروعية المستمدة من الإجراءات الديمقراطية، وتسبغ مشروعية بالمقابل على الانقلابات أو حتى التدخل الأجنبي. إذن فالتمسك بأشكال الديمقراطية دون جوهرها، وباجراءاتها بغض النظر عن نتائجها، وهو في حقيقته خيانة للمشروعية الديمقراطية التي لا يمكن أن تبرر استئثار فريق دون فريق بالسلطة، وبالقرارات المصيرية التي تحدد هوية البلد ومصيره وتحالفاته وتغير وجهته بصورة جذرية دون الرجوع إلى الشركاء في الوطن، هو خيانة للشرعية الديمقراطية، واستبداد يخالف أصولها. ويكون الأمر أسوأ حين يقترن هذا التفرد الاستبدادي بهياكل تناقض الديمقراطية، تعتمد الاستقطاب الطائفي، والقيادة الوراثية والفساد المالي، والهياكل الموازية لسلطة الدولة من الميليشيات ومراكز النفوذ الاقتصادي.

استعادة السلم الأهلي في مثل هذه الدول لن يتأتى إلا بالحوار، وهو حوار للأسف لا بد أن يتم بين زعماء الطوائف ولوردات الحرب. ومن مستلزمات هذا الحوار إبداء المرونة من كل الأطراف، لأن التصلب وتجاهل مصالح الآخرين الحيوية يقودان بالضرورة إلى الحرب. هناك أيضاً ضرورة للابتعاد عن المبالغة وتصوير مطالب الآخرين المشروعة على أنها تهديد خطير للديمقراطية أو مستقبل البلاد، وغير ذلك من التهويل. الحديث عن استقلال لبنان أيضاً لا معنى له، لأن الاتجاه نحو الصدام الأهلي يدفع الفرقاء بالضرورة في حضن الطائفية ثم في حضن الأجانب. وعليه فإن السبيل الأقصر للحفاظ على سيادة لبنان (وكل بلد عربي آخر) هو نفس السبيل إلى تجنب الحرب الأهلية: الوفاق بين أبناء الوطن الواحد على أساس المصالح المتبادلة. وهذا هو جوهر العملية الديمقراطية، والشرعية المستمدة منها لا تتأتى إلا باحترام هذا الجوهر وليس فقط التذرع بالشكليات للالتفاف على الشرعية الحقيقية، شرعية المواطنة المتساوية للجميع والشراكة الكاملة في الوطن لكل مكوناته.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

قراءات في المشهد السياسي السوري

هيثم المالح *

■ عقب القسم لمنصب رئيس الجمهورية الذي أداه الرئيس بشار الأسد، تفاءل البعض بظهور بوادر تحول في عقلية السلطة الحاكمة، وبدأ حراك سياسي تمثل باجتماعات وندوات لقوى سياسية ومحاولات من بعض الشخصيات لطرح أفكار تصب في الاتجاه لتأسيس أحزاب سياسية. سميت هذه الفترة (ربيع دمشق) مع أنها في نظري لا تعدو أن تكون أيام شتاء بطقس معتدل.

لم يكد الناس يتحركون لاسترداد حقوقهم الطبيعية والدستورية المسلوبة وممارستها حتى بدأت الاعتقالات في صفوف هذا التيار وزج بعشرة من الناشطين السياسيين والحقوقيين في السجون، وجرت محاكمات لثمانية منهم أمام محكمة أمن الدولة التي لا يتوفر فيها أدنى معايير المحاكمات العادلة والنزيهة المطلوبة في مثل هذه الحالات، بينما حوكم نائبان أمام محكمة الجنايات في دمشق، وكنت مع زملاء آخرين وكلاء عن هؤلاء المعتقلين، وعبثاً حاولنا التمسك بالقانون وتطبيق أحكامه وممارسة حقوقنا باعتبارنا محامين نسعى لتحقيق العدالة إلا أننا لم نفلح، وجرت المحاكمات بصورة بعيدة عن منطق العدالة، وأغلقت المنتديات بينما أبقي على منتدى جمال الأتاسي، الذي لحقه الإغلاق منذ نحو سنة.

إذا أنعم الواحد منا النظر في المشهد الذي كان في هذه الفترة فانه يرى كتاباً يكتبون في الشأن العام، ويغلب على كتاباتهم الطابع السياسي، ومن تفحص ما يكتب نرى أنه يصب في إحدى خانتين:

أولاً: إما انتقاد السلطة السياسية وأعمالها.

ثانياً: وأما هجوماً على المعارضة أو على بعض رموزها وتسفيهاً لها ولجهودها.

وأمام هذا المشهد حاولت جاهداً أن ألفت نظر البعض إلى ضرورة التواصل مع المجتمع وذلك عن طريق الدفاع عن همومه وقضاياه، ذلك أنه كما هو معروف أن الناس لا يلتفون إلا حول من يدافع عنهم وعن مصالحهم، أما التنظير السياسي والاجتماعي فقط فليس مكانه قواعد المجتمع بشكل عام وانما مكانه النخبة، وهذه النخبة لا تستطيع القيام بأي شيء سوى الكلام والنقد والتجريح والذي لا يغني ولا يسمن من جوع من وجهة نظر الناس المتضررين من فساد السلطة وضربها عرض الحائط بمصالحهم وقضاياهم!!!

وفي الحقيقة لم يكن للاحظاتي أدنى تأثير ولم يعر الأخوة المنظرون اهتماماً لما حاولت لفت نظرهم إليه، و لا أدري لماذا اقتصر المشهد السياسي ـ لما سمي معارضة ـ على جانب النقد السياسي للنظام، والتجريح والهجوم على العاملين في الحقل العام!! هل هو من أجل الكسب المادي الذي يعود على الكتاب بفوائد مجزية من الناحية المالية أم هناك هدف آخر وراء كل ذلك؟

لعله لم يدر في خلد هؤلاء الكتاب والسياسيين أن المرحلة التي نمر فيها تقتضي منا التعاون على ما نتفق عليه ولو بحدوده الدنيا وعملاً بالحديث القائل (سيروا سير أضعفكم) وأن يعذر بعضنا بعضا فيما نختلف فيه، ونحن كما هو معروف نمر بمرحلة صعبة معقدة بعد طول رقاد انكفأ فيها المجتمع عن ممارسة قضاياه بنفسه وقبل «عن ضعف أو أكراه» طوال عقود أن يكون مركوناً على الرف، نتيجة ممارسة القمع والقهر من قبل الأنظمة التي تحكمت في البلاد والعباد، وبالتالي فإعادة المجتمع إلى الشأن العام بعد هذه المدة الطويلة ليس أمراً سهلاً ويحتاج لتعاون كبير، وجهود مضنية وارتفاع فوق الشخصنة والمصالح الذاتية والآنية.

في هذا الجانب الذي يمكن أن يطلق عليه خارج السلطة ـ أو المعارضة السياسية ـ التي تضم بين جنباتها كما ذكرت سابقاً أحزاباً وتنظيمات وشخصيات انقسمت هي الأخرى إلى قسمين أو تيارين: أحدهما وجد ضالته في التغيير عن طريق الاستعانة بالخارج، غير عابئ بدروس الماضي والمآسي التي وقعت تاريخياً في الأندلس نتيجة استعانة بعض أمراء المسلمين بالفرنجة، أو ما حصل حالياً في العراق وأفغانستان ومن قبل في الكويت حين هبطت جحافل أمريكية فاستوطنت الخليج وسيطرت على ثرواته ومقدراته ثم دمرت كل ما شاهدته أمامها من حضارة وتاريخ واستولت على الثروات في عراقنا وأفغانستاننا!! ومع ذلك يرى هذا الفريق أن الاستعانة بالخارج هي السبيل للتغيير، بل لقد ذهب البعض مذهباً أخطر حين رأى بأنه يلزمنا لسورية توافق كالحالة التي حصلت في العراق، أما القسم الآخر من المعارضة أو ممن أسميهم خارج السلطة فقد رأوا ضرورة التغيير من الداخل ولو بالتدريج.

أما السلطة فهي قد عادت القهقرى لتلوح من جديد باستعمال القوانين سيئة الصيت كحالة الطوارئ ومرسوم مناهضة أهداف الثورة.... إلخ، وان كانت في اعتقادي لم تترك استعمالها يوماً، فضلاً عن ممارسة الاعتقالات العشوائية والقمع العاري عن الحق والحقيقة والمتمترس بالفساد وبالقوة الغاشمة!!

لم تستطع السلطة أن تضع الوطن على سكة التغيير ولو تدريجياً وانما راحت تقول بان الأولوية هي «للأمن» ولا ندري ما هو مفهوم الأمن بنظرها؟ هل أمن السلطة، أم أمن المجتمع؟ وعادت لتزج بأعداد كبيرة من الناس في مراكز التوقيف الملحقة بالأجهزة الأمنية السيرة التي اكتظت بالمعتقلين دون ذنب ولا جريرة سوى ما ترى الأجهزة الأمنية أنه يهدد «أمن الدولة»، وأطلقت يد الأجهزة لتمارس أعمالها خارج القانون وضد العدالة والحق وأحيل بعض المعتقلين ليحاكموا أمام محكمة أمن الدولة وليحاسبوا على أفكارهم وآرائهم وليس على جريمة اقترفوها؟ وألغت كل منبر للحوار ومنعت كل اجتماع، ولوحت مراراً باستعمال حالة الطوارئ، ثم وضعت رأسها بالرمال وأصمت سمعها عن صرخة الحق فلم تعمد إلى انهاء أي من الملفات العالقة منذ عشرات السنين: ملف المهجرين، ملف المفقودين، ملف سجناء الرأي والضمير، ملف تشابك الأجهزة الأمنية، بحيث يعمل الكل في الكل وبلا حدود أو قيود فيساق المدنيون إلى فروع الأمن العسكري، أو الفروع الأخرى التي لها أول وليس لها آخر، وحتى الآن لم يجر طي ملف التعذيب فكيف تطالب المجتمع أن يصدق دعواها لجهة الإصلاح أو مكافحة الفساد أو غير ذلك؟ فلو أن أحد الناس صرخ بأعلى صوته طالباً انهاء نهب المال العام، والذي يتمثل في أدناها بوجود «طروش» من السيارات الفارهة تصطف أمام أبواب المسؤولين وخاصة العسكريين منهم (العاملين والمتقاعدين) ويتحمل المواطن قيمتها ومصاريفها وإصلاح أعطالها وهو يرزح تحت الفقر المدقع؟ فهل هناك من يسمع لهذا الصراخ؟

يلاحظ التلاميذ كيف يتجول رفاقهم بسيارات تحمل لوحات حكومية مدنية أو عسكرية ويطاردون فيها الفتيات عبر الشوارع وكيف أضحى مال الشعب مباحاً لا رقيب ولا حسيب على صرفه، وبينما يمارس بعض المسؤولين أعمالاً تجارية خارج القانون مستغلين وظائفهم ونفوذهم ويكدسون الأموال لحسابهم في البنوك خارج القطر بينما تجري عمليات غسيلها بأساليب وأفانين مختلفة كافتتاح بنوك أجنبية وتمرير حساباتهم بواسطتها، بينما يرزح كثير من المواطنين تحت خط الفقر!!، وللعلم فقط فانه منذ مجيء هذه السلطة إلى الحكم لم يجر أن وضعت ميزانية للمحاسبة عن العام الذي انقضى وهو ما يسمى بالحساب الختامي، والذي يظهر حقيقة الوضع المالي للبلاد وما ذا صرف وماذا لم يصرف، وما هي حصيلة عمل الحكومة في السنة الماضية، وبالتالي فالحكومة لا رقيب عليها وهي تعمل خارج الرقابة المالية الفعلية.

سبق أن كتبت كما كتب غيري عن الفساد المستشري في جميع مفاصل السلطة، كما جرى الحديث مراراً عن الضرائب غير المشروعة التي ترهق كاهل المواطن العادي وخاصة منها الضرائب غير المباشرة من أمثال ما سمي (طابع اللصيقة) والذي بواسطته يتحمل المواطنون رواتب القضاة الذين عجزت السلطة عن رفع سوية رواتبهم، والذي يعتبر مرحلة من مراحل مكافحة الفساد في القضاء، وأن نظرة خاطفة حول تكاليف الانذار الذي يرسل بواسطة الكاتب بالعدل نراه قد قفز من مائة ليرة سورية، منذ عام تقريباً إلى أكثر من سبعمائة ليرة سورية، كما زادت بصورة كبيرة تكاليف إقامة الدعاوى إلى أضعاف ما كانت عليه في حين أن من المفروض أن تبذل العدالة مجاناً.

عمدت السلطة إلى رفع أسعار المحروقات ومنها وقود السيارات دون أدنى حس بالمواطن، ذلك أن العاملين في هذه السلطة لا يدفعون قيمة المحروقات بسبب أنهم يتمتعون «هم وأسرهم وأصدقاؤهم كما قلت سابقاً» برفاه استعمال السيارات الفخمة والحديثة على حساب المواطن حتى أنه قد يحصل متقاعد عسكري على سيارة حديثة بعد تقاعده!! نقول هل لدى السلطة أية نية لرفع سوية معيشة المواطنين ورفع معاناة الفقراء منهم وذلك بإلغاء الامتيازات التي يتمتع بها من هم في السلطة وحول السلطة؟

إذاً فان طرفي الدولة السلطة والمعارضة ليس لديهما حتى الآن مشروع لحماية المواطن والدفاع عن همومه وآلامه، ولا هم لكل طرف سوى التعريض بالطرف الآخر أو التعريض بين أطياف الطرف نفسه، فهل أن مشكلات المجتمع ليس لها من يهتم بها أم أن العزف على الخلافات السياسية هو الأهم؟ أو هو ما يوفر لصاحبه الشهرة؟

وقع عدد من التنظيمات السياسية والشخصيات على إعلان دمشق كما وقعت شخصياً عليه، وقلنا ان هذا الإعلان بحدوده الدنيا هو ما توافق عليه الموقعون من أجل التغيير الديمقراطي والسلمي، وتوقعنا أن يشكل نقلة نوعية لتحقيق مستقبل أفضل، وحراك يدفع بالمجتمع للعودة لممارسة الشأن العام، بعد أن حرم منه عقوداً طويلة بسبب القمع والقهر اللذين مورسا عليه وما زال، وها قد مر على توقيع إعلان دمشق أكثر من عام دون أن أرى في الأفق أية ملامح للنهوض، ومع تسليمي بأن ما تقوم به السلطة من محاولات متكررة لمنع أي اجتماع أو ندوة بين الموقعين على الإعلان، وملاحقة البعض والزج بهم في السجون، ما يدفع بالعمل إلى الخفاء، ويعرقل مسيرة الإعلان وهو ما ينذر بعواقب غير محمودة، ذلك أن شعبنا ـ كما أعتقد ـ قد بلغ سن الرشد منذ أمد بعيد وآن له أن يأخذ أموره بيده، ويمارس رقابة على أعمال السلطة التي تعمل دون رقابة حتى الآن.

لقد ولد إعلان دمشق بعد مخاض طويل وما ان صدر حتى كان الهجوم عليه من أطراف شتى على أشده، دون أن يفكر أحدهم بالقول المأثور (خير لك أن تشعل شمعة من أن تلعن الظلام)، والذي يبدو لي أن هذه الأمور التي تحصل مردها التراكم السابق الناجم عن غياب الشعب عن ممارسة قضاياه وحل المشكلات التي لا تزال عالقة حتى الآن.

حتى ساعة كتابة هذه الكلمات لم يتضح لي أن القوى السياسية العاملة على الساحة السورية مستعدة لأن تمارس ديمقراطية تبشر بها أو أن تلتزم العذر للآخرين على مخالفتها، وحتى الآن ما زال البعض يعاود استحضار الماضي الذي تحيط به شوائب كثيرة وهو لا يستطيع الفكاك منه، كما يغلب على العمل العام الشخصنة، ورغبة الظهور، وجلب الأضواء، ولا رغبة للكثير من الناس فيما يبدو اكتساب الخبرة والمعرفة ممن سبقهم في العمل العام بحيث لا يرى البعض في هؤلاء سوى «موضة قديمة» عفا عليها الزمن، كما يحلو للبعض تصوير العمل العام بأنه صراع بين الأجيال، هكذا دون أن يحاولوا تلمس الواقع ومدى صواب هذا الطرح وما يترتب عليه من آثار، ودون إدراك لما سيجره هذا التمايز من انعكاسات على مصير العمل العام وانعدام الخبرات، فلو نظر هؤلاء للعالم الذي نسميه متحضراً فانهم سوف يجدون أن العمل عبارة عن سلسلة متواصلة من البشر العاملين في الحقول العامة السياسية وغيرها دون تمييز بين كبير وصغير بل أن الخبرة تأتي في مقام بارز في كل مجال ولا يشعر الناس بوجود هذا الوهم المتمثل في «صراع الأجيال».

بعد أن استطاع النظام تفكيك البنية المجتمعية فان من المهم جداً في هذه المرحلة أن نعيد لحمة المجتمع ونمارس في الوقت الحاضر التشبيك المجتمعي وكل مواطن مسؤول هنا أن يدعو رفاقه وجيرانه ومن يلوذ به لترسيخ مفهوم التشبيك على اعتبار أنه مرحلة أولى من مراحل بداية إعادة المجتمع لممارسة حقوقه، ومن جهة أخرى فان من الهام جداً أن يستوعب المواطن حقوقه وأن يدافع عنها بمواجهة أي تصدي ضمن إطار الدفاع المشروع الملتزم بنصوص القوانين النافذة والحقوق الطبيعية والاتفاقات الدولية، وان في إهمال المواطنين لهاتين النقطتين إضعاف للمجتمع بحيث يكون التغيير ليس قريباً.

ان من الأهمية بمكان أن يدرك الناس كل الناس أن الوطن ملك للجميع وأن المرحلة التي نمر بها هي مرحلة تاريخية بالغة الأهمية لا بد فيها من تعاون بين الكل حتى يشكل كل طرف رافعة ترفع المجتمع من جهته وحتى نستطيع تجاوز الأخطار المحدقة بمنطقتنا كلها، وإلا فان ساعة الخلاص جد بعيدة.

ان المواطنين سائر المواطنين مدعوون للعمل وترك الكسل والتواكل وإلا فان مستقبل التاريخ لا يرحم والمستقبل غامض.

* محام وناشط سياسي من سورية

قمة مجلس التعاون الخليجي وعثرات المستشارين

د. محمد صالح المسفر

■ قبل الاسترسال في الحديث عن قمة مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الرياض في نهاية الأسبوع الماضي وما نتج عنها من بيانات وتصريحات صحافية. فاني استأذن ولاة الأمر فينا أن اصارحكم القول بان مساعديكم والمستشارين من حولكم لم يكونوا أوفياء ولا مخلصين في أداء مهامهم كما يجب، إني متأكد بأنهم لم يضعوكم في الصورة الحقيقية لما يجري على الساحة الدولية والعربية.

لقد ظهروا وكأنهم في غيبوبة عن العالم وعلى اثر ذلك ظهرتم انتم قادة مسيرتنا وكأنكم تعيشون في سبات عميق، الإدارة الأمريكية (بوش الابن ورهطه) أعلنوا على رؤوس الأشهاد أن غزوهم للعراق فشل فشلا ذريعا، وان المقاومة العراقية الباسلة تحقق انتصارات لم تكن متوقعة بهذه السرعة، كما أن الإدارة الأمريكية بحزبيها المعارض والحاكم اجمعت على ان كل عملائها الذين أتت بهم من الخارج على ظهور دباباتها وسلموها مقاليد الأمور في العراق لم يكونوا في مستوى المسؤولية، وأنهم عبارة عن مجموعة من اللصوص والقتلة الثأرين وأنهم مفسدون في الأرض.

الإدارة الأمريكية بحزبيها الديمقراطي والجمهوري اتجهت نحو إيران (تقرير بيكر ـ هاملتون) لتنقذها من أوحال العراق وأفغانستان وتجاهلتكم عن سبق إصرار على الرغم من ما قدمتم من عون عسكري ومالي وإعلامي وبترولي سواء في حصار العراق لأكثر من ثلاثة عشر عاما راح ضحية ذلك الحصار ما يزيد عن مليون ونصف المليون إنسان، وتجاهلت ما قدمتم من عون منقطع النظير لقواتها العسكرية لاحتلال العراق، وقدمتم أيضا الغطاء الدبلوماسي والسياسي لكي يعترف العالم بالحكومة العميلة التي نصبتها قوات الاحتلال على العراق، هذا الاعتراف الذي لا سابقة له في التاريخ، وعلى أساسه قبلت الدولة المحتلة في عضوية الأمم المتحدة، ذلك يمثل اعتراف العالم بها. وفوق هذه كله شاركتم في مشروع إعادة اعمار العراق وقبلتم هذا إرضاء للإدارة الأمريكية الإرهابية. علما انكم تعلمون بان كل الحكومات التي توالت على ادارة العراق بعد الغزو كلهم لصوص.

يا أصحاب المقام الرفيع في قمة مجلس التعاون: كيف يصدر عنكم «تأييدكم الحكومة العراقية في التصدي لأعمال اعنف» وهي التي تمارسه ومليشياتها التي تنفذ تلك الأعمال وقد شهد على ذلك أصدقاؤكم في واشنطن (بيكر ـ هاملتون).

ألم أقل لكم أن مستشاريكم مقصرون في أداء مهامهم وأنكم مغيبون عن ما يحدث في العالم؟ لقد جاء في بيانكم الختامي فقرة مستوحاة من ماض غير حميد تقول «التأكيد على ضرورة تنفيذ العراق التام لكافة التزاماته وفقا للمواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة وإقامة علاقات مبنية على حسن الجوار (...) وفقرة أخرى تتحدث عن الأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم. يا للهول؟!!! مازال مجلس التعاون يتحدث عن أسرى كويتيين في العراق ومفقودين والدولة كلها تحت الاحتلال الامريكي ـ البريطاني. مازال يتحدث مجلس التعاون عن مطالبة العراق بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية. حقا انهم في غيبوبة، إنهم في سبات عميق.

هل سمعتم أصحاب الجلالة والسمو أعضاء المجلس الأعلى احد مستشاريكم المقرب جدا إليكم والذي كنتم في سالف الأيام تستأنسون برأيه وما برح بعضكم يفعل، يقول عن دولكم «إنها وديعة» طبعا عند أمريكا وبريطانيا، أليست دولنا مستقلة تتمتع بكامل السيادة؟ إن مثل هؤلاء المستشارين هم الذين سيجرونكم ودول المنطقة إلى الهاوية، هم الذين يزينون لقادتنا سوء الأعمال ويجعلوننا رهينة لدى دول الاستكبار العالمي، مستشار آخر قدم مشورة لشريك منكم في قمة المجلس مؤداها علينا أن نخفض الرأس أمام العاصفة الأمريكية العاتية بعد أحداث 9/11 وخاصة إن منا من كان بين الذين أحدثوا تلك الكارثة على أمريكا.

أستطيع القول بلا تحفظ أن الدولة الوحيدة التي تتمتع بالاستقلال في قراراتها وأنها صاحبة السيادة بمدلولها العلمي هي دولة قطر فهي التي كسرت الحصار عن الشعب الفلسطيني بموجب القرار العربي، وهي التي مدت يد العون المادي والمعنوي لرئيس وزراء فلسطين المجاهد إسماعيل هنيه وهي التي استضافت الرئيس السوري بشار الأسد وفي معيته احمد نجاد رئيس جمهورية إيران الإسلامية والى جانبهم دولة الرئيس إسماعيل هنية من فلسطين وكلهم مرفوضون لدى أمريكا فهل يتجرأ أحدكم استقبال هنية كرئيس وزراء كما فعل أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أتمنى أن يتم ذلك قريبا.